# القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية: المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي نموذجا ...

**حسن أيوب**

**قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية**

**hasan.ayoub@najah.edu**

**الملخص**

*من خلال دراسة مفصلة للمشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال، (سيشار له في هذا البحث باسم "المشروع" اختصارا)، والذي تقدمت به المملكة الأردنية الهاشمية إلى مجلس الأمن الدولي في شهر كانون أول من العام 2014، تعالج هذه الدارسة الاعتبارات السياسية وحسابات المصالح الكامنة وراء تعطيل تطبيق مواثيق الأمم المتحدة ومبادئها على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إن التناقض الصريح بين قوة المواثيق الدولية ذات الصلة بالاحتلال العسكري والممارسات الكولونيالية والتمييز العنصري، وبين قدرة اللاعبين الأساسيين في هذا الصراع للعمل على تطبيقهاخلقت حالة من الشلل السياسي الذي تغلب على قوة القانون الدولي. إن التحليل المعمق لهذا المشروع ومواقف الأطراف المعنية به مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية (بدرجة أكبر القيادة السياسية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية) يكشف سطوة الحسابات السياسية والاستراتيجية والاعتبارات القانونية والحقوقية المتعلقة بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بما في ذلك اللجوء إلى التسوية القائمة على مشروع الدولتين.*

*يهدف هذا البحث للكشف عن الحسابات السياسية التي وقفت وراء المشروع الذي استخدم كدراسة حالة لبيان كيفية تعطيل اللاعبين السياسيين الأساسيين لفاعلية المواثيق الدولية، كأداة أولية في التوصل لتسوية عادلة للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ويخلص البحث إلى أن من أبرز المعيقات أمام إعمال المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، هي حسابات السياسة الأمريكية المتعلقة بهذه القضية، والتي تحمل مختلف الأطراف، حتى صاحبة المصلحة في التمسك بهذه المواثيق، على المقايضة السياسية عليها.*

***الكلمات الدالة:*** *مواثيق الأمم المتحدة، السياسة الخارجية الأمريكية، حل الدولتين، المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال (المشروع)، الكولونيالية الإسرائيلية.*

## المقدمة

تناولت وسائل الإعلام المختلفة احتجاج وزارة الخارجية الإسرائيلية صباح يوم السبت 2014/12/13 على دعوة سويسرا لاجتماع الأطراف الدولية المتعاقدة على ميثاق "جنيف"(معا، 2014)، وبخاصة الاتفاقية الرابعة لعام 1949، والمتعلقة بقواعد الاحتلال العسكري والتزاماته ويعكس هذا الاحتجاج الإسرائيلي حالة القلق المتزايد في الأوساط الإسرائيلية من إمكانية تعاظم الضغط الدولي – في المستوى الحقوقي والقانوني– على دولة الاحتلال لثنيها عن الاستمرار في انتهاكها لالتزاماتها كقوة احتلال عسكري على الأراضي التي استولت عليها إثر عدوان 1967. والأكثر من ذلك أنّ هذا الاحتجاج يجسد في العمق إصرار إسرائيل المتعاظم على نفي إمكانية انطباق اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 على هذه الأراضي.

ويشكل هذا الموقف جزءاً من الاستراتيجية الإسرائيلية–الأمريكية في التعامل مع الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي والتي تقوم على استبعاد القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الصراع. لقد عبر وزير الخارجية الأمريكية مؤخرا عن هذه السياسة الثابتة بقوله"لا يجب أن يتدخل أحد من الأسرة الدولية" في عملية التفاوض الفلسطينية–الإسرائيلية (كيري، 2014). جاء ذلك في تعليقه على نية القيادة السياسية الفلسطينية التقدم بمشروع إنهاء الاحتلال إلى مجلس الأمن الدولي في شهر ديسمبر 2014. إن استبعاد المرجعيات الدولية عن طاولة الحلول المطروحة لهذا الصراع، يمثل إحدى أهم ركائز استراتيجية تعميق ضعف الطرف الفلسطيني، وارتهان المفاوضات للحسابات السياسية، والجيو–سياسية، والاستراتيجية الأمريكية والاسرائيلية.

تمسكت دولة إسرائيل، ومعها الإدارات الأمريكية المتعاقبة تاريخيا، باستراتيجية تحييد القرارات الدولية والقانون الدولي من أية مقاربة سياسية للتوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وبخاصة الفلسطيني الإسرائيلي. وبالرغم من أن المسألة الفلسطينية برمتها قد نشأت بفعل تدخل القوى الدولية التي منحت إسرائيل صك ولادتها بقرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، وما تبعه من قرارات ذات صلة مثل قرار 194 المتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض، وإن المجتمع الدولي يقف عاجزا عن إنفاذ قراراته ومواثيقه المتعلقة بهذا الصراع بفعل سياسة الاعتراض الأمريكي–الإسرائيلي.

إن المتتبع لتاريخ هذا الصراع لن يجد صعوبة في الاستنتاج بأن إحدى أهم ركائز الاستراتيجية الإسرائيلية–الأمريكية في التعامل مع الفلسطينيين هي الإصرار على استبعاد المرجعيات الدولية كأساس لتسوية هذا الصراع. ومن

المعروف أن الطرفين لا يعتبران قرار التقسيم 181 وما تلاه من قرارات دولية وبخاصة قرار 194 الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين أساسا ذوو صلة بعملية التسوية. وعندما تغيرت المعطيات الجيو–سياسية للصراع بفعل عدوان العام 1967، اشترطت إسرائيل قبولها قرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي عقب هذا العدوان، أن يعترف العرب بها، وأن يتفاوضوا معها تفاوضا مباشرا بمعزل عن القرارات الدولية. وفي سبيل منح إسرائيل هذه الأفضلية تحركت الولايات المتحدة بثبات في الأمم المتحدة لمنح دولة الاحتلال الحصانة من الفعل الدولي المؤثر. فمنذ العام 1972 حتى العام 2006 على سبيل المثال، أسقطت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض (الفيتو) 42 قرار إدانة لإسرائيل أمام مجلس الأمن الدولي تتعلق بالقضية الفلسطينية (Mearsheimer and Walt, 2007, p40).

وتمتد هذه الاستراتيجية الإسرائيلية–الأمريكية وصولا إلى التسوية السياسية المستندة إلى فكرة حل الدولتين والتي بدأت منذ توقيع إعلان المبادئ (أسولو) برعاية أمريكية، وبمعزل عن كل المرجعيات الدولية ذات العلاقة بالصراع. إن جذور هذه المتلازمة في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، يردها البروفسور رشيد خالدي إلى أنماط محددة صاغت مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من الصراع، كانت إحدى نتائجها استبعاد المرجعيات الدولية من عملية التسوية. لقد تجلى ذلك في مبادرة الرئيس ريجان عام 1983، وقبلها في اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية برعاية الرئيس جيمي كارتر( Khalidi, 2013, pxviii–xxvii, p2–10, 14–21)، ولاحقا تجسدت هذه المتلازمة في المبادرات الأمريكية ما بعد انتفاضة الأقصى 2001 وحتى يومنا هذا، وصولا إلى إسقاط المشروع الفلسطيني باستخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي والذي يستند جزئيا إلى بعض نصوص القانون الدولي.

## مشكلة البحث

خلقت الاستراتيجية الإسرائيلية–الأمريكية، لعزل أي دور للمواثيق الدولية في حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي حلقة محكمة الإغلاق على المستوى السياسي أمام القوة القانونية والحقوقية للمرجعيات الدولية ذات العلاقة بهذا الصراع.

ومن الزاوية القانونية، فإن هذه المواثيق والقوانين قابلة– بل واجبة– التطبيق على القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني– الإسرائيلي. من ناحية ثانية، فإن ثمة معضلة سياسية–قانونية قليلا ما يجري نقاشها، وهي أن الوجود الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ 4 حزيران 1967، لم يعد مجرد احتلال عسكري belligerent

occupation. إن البنية الاستيطانية–الاستعمارية المرافقة لهذا الوجود، والتي باتت تشكل أحد أهم مقوماته وأهدافه، قد حولت هذا الوجود إلى مزيج فريد من الاحتلال العسكري والسيطرة الكولونيالية(الاستعمارية).

إلى جانب ذلك، فثمة تناقض صريح بين القابلية القانونية وقوة القانون من جهة، وبين حالة الشلل السياسي الذي يقيد الإرادة القانونية. وتعاني الإرادة الدولية، بما في ذلك الإقليمية– وإلى حد كبير الإرادة الفلسطينية الرسمية– من العجز في هذا الصدد، مما يفقد هذه المواثيق الطاقة اللازمة لتحريكها. وقد تعمق هذا التناقض بفعل عملية التسوية السياسية (عملية السلام) والافتراضات التي تقوم عليها، وما ترتب عليها من مقاربات، كتلك التي يجسدها "المشروع" الفلسطيني.

يشكل المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي– (دنيا الوطن، 2014)، والذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية للتصويت في مجلس الأمن الدولي في 2014/12/30، ذروة هذا التناقض بين قوة المواثيق والقوانين الدولية المتعلقة بالصراع، وبين الإرادات السياسية للاعبين الرئيسيين، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ويسعى هذاالبحث للإجابة عن الأسئلةالتالية: كيف نفسر التناقض القائم بين قوة القانون الدولي وبخاصة المواثيق الدولية الخاصة بالأمم المتحدة، وبين عجز المنظومة الدولية ممثلة بالهيئات الدولية ذات العلاقة عن إنفاذ هذه المواثيق على الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي؟ كيف تحول المصالح السياسية والجيوسياسية والاستراتيجية للأطراف ذات العلاقة بهذا الصراع دون إعمال هذه المواثيق؟ ما هوالدور الذي تلعبه الحسابات والإرادات السياسية لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية، في إعاقة تطبيق هذه المواثيق لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي؟

## الدراسات السابقة

بالرغم من الاهتمام الكبير في الأوساط السياسية والإعلامية على مختلف المستويات "بالمشروع"، إلا أن المساهمات البحثية الأكاديمية في تحليله من زاوية التناقض بين قوة الأسانيد القانونية الدولية وبين الإرادات السياسية المستندة إلى المصالح، هذه المساهمات تكاد تكون غائبة. اللافت هنا هو أن ما نشر من تعليقات ومقالات وتقويمات بحثية، يجمع على نقد "المشروع" من زوايا مختلفة.

في مقالته التحليلية عن "المشروع" يشير (عبدالستار قاسم) إلى إخفاق الأمم المتحدة وعجزها عن اتخاذ قرارات، أو تنفيذ قرارات متخذة لمصلحة الفلسطينيين. استنادا إلى ذلك يرى الكاتب أن توجه السلطة الفلسطينية إلى مجلس الأمن الدولي هو خطوة ارتجالية بحكم المعرفة المسبقة بأن "المشروع" سيواجه الموقف الأمريكي الرافض والتعنت الإسرائيلي،

ويذهب إلى الطعن في صدقية المؤسسات الدولية باعتبارها مؤسسات استعمارية تخدم الأجندة السياسية للقوى الغربية العظمى. (قاسم، 2015)

ويركز المحلل والكاتب السياسي (ماجد كيالي) على قراءة كل من الموقفين الأمريكي والفلسطيني من "المشروع"(كيالي، 2015). إذ يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية "لا تمتلك سياسة حاسمة تجاه قضية فلسطين"، وأن إدارة الرئيس باراك أوباما غير "قادرة، وربما غير راغبة أيضا على التخلي عن نهجها بمحاباة إسرائيل". من ناحية ثانية ينتقد الكاتب (كيالي) مجاراة السلطة الفلسطينية لهذا النهج الأمريكي عبر إدخال العديد من التعديلات على "المشروع" لكي يتلاقى مع معايير الإدارة الأمريكية والأوروبيين، الأمر الذي هبط بسقف المشروع إلى أدنى مما أقرته الشرعية الدولية ومجلس الأمن الدولي بشأن القضية الفلسطينية.

وقد أصدر "معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية" بتاريخ 2015/3/2 "رؤية" لتقويم المشروع بعنوان "رؤية في مشروع قرار اعتراف مجلس الأمن بالدولة الفلسطينية"(معهد فلسطين، 2015). تلاحظ هذه الرؤية أن الاعترافات الدولية بما فيها اعتراف مجلس الأمن الدولي (إن تم فعلا)، لن يكون له وزن قانوني، بقدر ما سيكون له مغزى سياسي. فاعتراف مجلس الأمن بدولة فلسطينية –حتى لو لم تعترض عليه الولايات المتحدة الأمريكية– لن يغير من الواقع. إذ إن "الاعتراف القانوني بالدولة...إجراء مستقل عن نشأة الدولة"، بخاصة إذا افتقرت هذه الدولة لمقومات وجودها الفعلي.

وتلاحظ دراسة أعدتها "وحدة تحليل السياسات" في "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" أنه بالرغم من أن "المشروع" لا يتناقض كثيرا مع المواقف المعلنة لواشنطن، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أسقطته باستخدام حق النقض، وباللجوء إلى حشد المواقف الدولية ضد القرار. ويخلص التحليل إلى أنه ليس من المتوقع حدوث تغير جوهري في هذا الموقف، بالرغم من أن هذا الموضوع سيبقى من أكثر القضايا الضاغطة على السياسة الخارجية الأمريكية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

تقدم المعالجات آنفة الذكر قراءات سياسية واستراتيجية لفشل "المشروع" الفلسطيني، إذ تلاحظ تقديم الاعتبارات السياسية على تلك القانونية والحقوقية. وفي حالة السلطة الفلسطينية، فإن القراءة السياسية الفلسطينية جاءت قاصرة عن إدراك حدود التحرك السياسي بمعزل عن المرجعية القانونية والحقوقية. هنا تقدم دراستنا هذه معالجة منهجية تربط البعدين السياسي والقانوني–الحقوقي من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف يمكن تفسير التناقض بين وضوح القانون

الدولي وقوته وبخاصة المواثيق الدولية الخاصة بالأمم المتحدة، وبين عجز المنظومة الدولية ممثلة بالهيئات الدولية ذات العلاقة عن إنفاذ هذه المواثيق على الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي؟ كيف تؤثر المصالح السياسية والجيوسياسية والاستراتيجية للأطراف ذات العلاقة بهذا الصراع على إمكانيات إنفاذ المواثيق الدولية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني–الاسرائيلي؟ كيف تعيق مجمل الحسابات والإرادات السياسية لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية تطبيق هذه المواثيق لتسويةالصراع الفلسطيني–الاسرائيلي؟

## المنهج

يرتكز هذا البحث على الطريقة الاستقرائية بهدف تتبع موقف اللاعبين الرئيسيين في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وتفسيرها. إن الغاية الأساسية لهذه العملية هي الكشف عن المصالح والحسابات السياسية لهؤلاء اللاعبين، وكيف تحول دون تطبيق المواثيق الدولية ذات الصلة. ومن البديهي أن يسبق هذه الخطوة عرض لأهم المواثيق الدولية القابلة للتطبيق على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتحولاته البنيوية.

من أجل منح الاستقراء المقصود عمقه التجريبي؛ فإن هذا البحث يلجأ إلى منهج دراسة الحالة آخذا من المشروع الذي رفضه مجلس الأمن الدولي في 2014/12/31 أساسا تحليليا للحالة التي تعيشها القضية الفلسطينية من حيث سطوة الحسابات السياسية والاستراتيجية على الاعتبارات القانونية والحقوقية المتعلقة بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. وبهدف تحليل وتفسير هذه الحالة وتفسيرها، يستخدم هذا البحث استراتيجية تحليل المحتوى. حيث يناقش المتغيرات التي تحدد مواقف اللاعبين المعنيين كما تظهر في مواقفهم وممارساتهم.

يبدأ البحث من تقديم عرض موجز لأهم المواثيق والمعايير/المبادئ الدولية ذات الصلة بالصراعات المرتبطة بحق تقرير المصير، والاستعمار الكولونيالي، والاحتلال العسكري. ثم نتناول الموقف الدولي حول حل الدولتين للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ومدى تجاوبه مع هذه المواثيق والمعايير. وأخيرا نناقش "المشروع" الخاص بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي محل الدراسة. في كل ذلك يسعى البحث لفحص مواقف اللاعبين المعنيين وتفسيرها والتي قادت إلى تحييد، هذه المواثيق والمبادئ إن لم يكن الاستبعاد والتام لها الأمر الذي يحرم الشعب الفلسطيني من إحدى أهم أوراق قوته في مواجهة دولة إسرائيل كدولة احتلال عسكري، وكنظام كولونيالي–استعماري عنصري.

## أولا: المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة

تقوم هيئة الأمم المتحدة في جوهرها على ميثاقها التأسيسي بقدر ما تستند إلى عدد من المواثيق الخاصة التي تعالج جوانب مختلفة من علاقات الدول ذات الصلة بالأمن والسلم العالميين، واحترام القانون الدولي. نتناول في ما يأتي تلخيصاً لأربعة من هذه المواثيق والمبادئ الدولية التي تنطبق على الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي أسوة بتطبيقها على صراعات أخرى مشابهة. جاء التركيز على هذه المواثيق لعلاقتها المباشرة "بالمشروع" الفلسطيني محل الدراسة، ولكونها مترابطة عضويا من حيث دورها في ردع الخروقات الخطيرة للحقوق والمترتبة على الممارسات الإسرائيلية في فلسطين.

1- اتفاقية جنيف الرابعة(الصليب الأحمر الدولي، الموقع الرسمي، 2015) للعام 1949 المتعلقة بالتزامات قوة الاحتلال العسكري وواجباته، وبخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وهو ما ينطبق على الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية بفعل عدوان 1967 تحظر على دولة الاحتلال القيام بأي أعمال تهدد أو تمس بحياة المدنيين أو تحط من كرامتهم تحت سلطتها، أو معاقبتهم من دون محاكمة. تضمن الاتفاقية كذلك حسب المادة 11 منهاأن يتمتع سكان الإقليم الخاضع للاحتلال بحماية دولة متعاقدة تسمى "الدولة الحامية"، كما وتجرم الاتفاقية كل أشكال العقاب الجماعي للمدنيين الخاضعين للاحتلال. إن أبرز ما تنص عليه هذه الاتفاقية هو ما يتعلق بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بعدوان 1967، حيث جاء في المادة 49 من الاتفاقية بأنه يحظر على الدول التي تمارس الاحتلال أن تنقل جزءا من سكانها المدنيين أو ترحلهم إلى الأراضي التي تحتلها.

2- ميثاق تفكيك الاستعمار: لقد أدخلت دولة إسرائيل العديد من التغيرات البنيوية التي أصبحت من خصائص هذا الاحتلال لجهة تحوله إلى وجود كولونيالي–استيطاني.أي أنه لم يعد احتلالا عسكريا فحسب، تنطبق عليه بنود اتفاقية جنيف الرابعة سالفة الذكر، بل مزيج من ذلك الاحتلال والوجود الاستيطاني الذي يشكل عقبة مادية صلبة أمام حق الفلسطينيين في تقرير المصير. أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارهارقم 1514 (XV) في العام 1960 ميثاق تفكيك الاستعمار، والذي يستند إلى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة والمتعلقة بالحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته، والحقوق المتساوية للأفراد والشعوب، وبخاصة الحق في الحرية وتقرير المصير من دون تمييز. وعليه ينص القرار على الاعتراف بحق كل الشعوب في الاستقلال، وإنهاء الاستعمار بكل مظاهره. جاء في البند الأول من هذا الميثاق أن إخضاع الشعوب للسيطرة الأجنبية والسيطرة عليها واستغلالها يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأصيلة، ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، ويشكل عقبة أمام تحقيق التعاون والسلم الدوليين. كما نص البند الثاني على أن لكل الشعوب الحق بتقرير المصير، ولهم بفضل هذا الحق أن يقرروا بحرية وضعهم السياسي، وأن يسعوا بحرية لتحقيق تطورهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وينص البند السادس منه على أن أية محاولة للمس بالوحدة الوطنية والسلامة والتماسك الإقليميين لأي بلد يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده (الأمم المتحدة، وثائق بدون تأريخ).

3- تحريم الفصل العنصري (الأبارتهايد) وتجريمه: في سياق تطور آليات السيطرة الإسرائيلية، فإن ثمة خصائص من نظام التفرقة العنصرية (الأبارتهايد) التي تستدعي اللجوء إلى ميثاق تحريم الفصل العنصري وتجريمه. يعرف الأبارتهايد بأنه عقد عنصري يقوم على سيطرة مجموعة عرقية أو إثنية على مجموعة/أو مجموعات عرقية أو إثنية أخرى. إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2016 للعام 1965 يعرف العنصرية تعريفا تقع ضمن إطاره العنصرية الإسرائيلية؛ كونها تنطوي على تمميز بنيوي ضد غير اليهود. بهذا المعنى فإن تجريم الأبارتهايد ليس محصورا بنظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، بل ينطبق على كل السياقات المماثلة، كونها تشكل خرقا للبنود 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة. حيث جاء في ميثاق "إحباط وعقاب جريمة الفصل العنصري" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1973، بأن الفصل العنصري هو جريمة ضد الإنسانية. وفي العام 1977 أضيف بند جديد لاتفاقية جنيف الرابعة يعتبر التفرقة العنصرية خرقا فاضحا لبروتوكول جنيف. تقول المادة الأولى من هذا الميثاق إن نظام" الأبارتهايد هو جريمة ضط الإنسانية. إن كل الأفعال غير الإنسانية الناتجة عن سياسات هذا النظام، وكل السياسات المماثلة، وممارسة الفصل العنصري والتمييز هي جرائم تخرق مبادئ القانون الدولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وعليه فإن كل المنظمات، والمؤسسات، والأفراد الذين يقومون بهذه الممارسات هم مجرمون (الأمم المتحدة، وثائق بدون تاريخ). وفي العام 1984 أيد مجلس الأمن الدولي إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن الفصل العنصري هو جريمة ضد الإنسانية.

نظام الفصل العنصري قائم في دولة إسرائيل منذ نشأتها سواء في حدودها المعترف بها دوليا أو في المناطق التي تحتلها منذالعام 1967.إن منظومة القوانين والإجراءات التي سيطرت بموجبها إسرائيل على أكثر من 70% من أراضي الفلسطينيين غربي خط الهدنة عام 1949 بما فيها قانون "الحاضر الغائب" لعام 1950، الأمر الذي كفل أغلبية يهودية مقابل أقلية فلسطينية تعاني التمييز البنيوي (مصالحة، 1992، ص 199). أتبعت إسرائي ذلك بقانون "العودة" في العام نفسه الذي يمنح أي يهودي الجنسية على أساس الديانة، وفي العام 1952 تم سن قانون الجنسية الذي يمنح الجنسية اليهودية لمواطني إسرائيل ومما يشكل الأساس التمييزي العنصري ضد كل غير اليهود سكان الدولة. إن حصر الجنسية في صفة "اليهودية" قد جرد غير اليهود من مجموعة من الحقوق الأساسية في التملك والميراث والموارد والسكن والمواطنة وما يتعلق بها تعتبر الجذر القانوني لكل القوانين والممارسات التمييزية ضد المواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل اليوم.

أما في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 ، فإن إسرائيل تطبق نظام فصل عنصري بالمستوى الشمولي، أو ما يعرف باسم Grand Apartheid، إذ تقوم في هذه المناطق منظومة مزدوجة من القوانين والبنى التحتية، ومناطق السكن، ومسارات التنقل، ومستويات الحياة: واحدة للمستوطنين اليهود الإسرائيليين، وأخرى للسكان الفلسطينيين الذين يخضعون لنظام مزدوج من السيطرة: الاستعمار الكولونيالي المستوطنين اليهود، مدعومين من دولة الاحتلال، وقوة الحتلال العسكري. إن هذه المنظومة تجسد علاقة الفصل المادي والقانوني بين كيانين، والذي يشكل بناء جدار الفصل العنصري، ذروته المادية الملموسة. وعلى مستوى آخر فإن الفصل العنصري يطال الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين أفراداً وجماعات، فنظام التنقل بالتصاريح، والبوابات والمعابر، وعزل المناطق وتصنيفها، هي النظير الأكثر فظاظة لنظام "الباتوستانات" الذي طبقه نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. إن من بين أبرز الوثائق التي نشرت في العالم حول هذا الموضوع هو كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الموسوم "Palestine: Peace, not Apartheid" والذي هاجمه بضراوة أنصار إسرائيل في العالم. لقد دافع عنه كارتر بالقول" الكتاب ليس عن إسرائيل بل عن فلسطين: عن المناطق المحتلة، حيث الفصل القسري في الضفة الغربية، والقمع الرهيب الذي يتعرض له الفلسطينيون يخلق وضعا تصفه كلمة أباراهايد بشكل صحيح" (Carter, 2010, as quoted in Bakan, p334).

3- مبدأ "مسؤولية الحماية" The Responsibility to Protect.(R2P) تبلور هذا المبدأ تحديدا عقب جرائم الحرب وعمليات الإبادة التي مورست في (رواندا) عام 1994 و(سيربرينيتشا-سارايفو) عام 1995-1996، ويهدف إلى حماية أكثر سكان العالم عرضة لجرائم خرق القانون الدولي. يحدد المبدأ خمس حالات تستدعي التدخل: الإبادة الجماعية genocide، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. لقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على تبني هذا المبدأ في العام 2005 لتحوله إلى معيار norm في العلاقات الدولية بعد أن كان مبادرة مدنية- قانونية غير حكومية. وفقاً لهذا المبدأ فإن على كل الدول حماية مواطنيها من الجرائم الخمسة المشار إليها، وفي حال فشلت أي دولة في ذلك فإن على الأمم المتحدة واجب التدخل المحدود، ولكن العميق، من خلال "فعل جماعي حاسم وفوري" لحماية السكان من هذه الجرائم.

في الحالة الفلسطينية فإن الدولة التي تتحمل هذه المسؤولية هي إسرائيل باعتبارها الدولة (الشخص القانوني) الذي يتحمل عبء الحماية وفقاً لالتزاماتها كقوة احتلال عسكري حسب اتفاقية جنيف الرابعة. لا زالت إسرائيل هي القوة التي تحتل قطاع غزة والضفة الغربية باعتبارهما وحدة إقليمية- قانونية واحدة، وعليها تقع مسؤولية الحماية، فما بالكم أن تقوم

هي بممارسة الجرائم المنصوص عليها في هذا المبدأ. تمارس إسرائيل بشكل متكرر جريمة حرب لا لبس فيها في المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967 من خلال الاستيطان. إذ إن قيام دولة الاحتلال بنقل جزء من مواطنيها للإقامة في الإقليم الخاضع لاحتلالها العسكري يعد جريمة حرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 وللقانون الدولي الإنساني. إن ميثاق روما الخاص بإنشاء محكمة الجنايات الدولية، والذي جاء ليمنح اتفاقية جنيف الرابعة قوة عملياته يؤكد في المادة 8 (2) (ب) (viii) على ذلك. كما إن إسرائيل قد ارتكبت جرائم حرب خلال عدوانها المتكرر على قطاع غزة في العامين 2008 و2014 حسب تقرير القاضي الدولي ريتشارد غولدستون، وبحسب منظمة هيومان رايتس ووتش. علاوة على كل ذلك، تنتهج دولة الاحتلال سياسة تطهير عرقية ممنهجة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية بخاصة في مناطق الأغوار ومحيط مدينة القدس المحتلة.

لقد أكد مجلس الأمن الدولي على معيار R2P في قراريه رقم 1674، و1894 في الأعوام 2006 و2009 على التوالي، وفي حالات محددة استند مجلس الأمن إلى هذا المعيار في معالجته لصراعات مسلحة حول العالم، مثل قراره رقم 1706 عام 2006 بشأن دارفور في السودان، وقراره رقم 1975 عام 2011 بشأن ساحل العاج، وقراراته 2085 و2100 في مالي في عامي 2012و 2013.

إذا ما أخذنا هذه المواثيق بعين الاعتبار فإن لدى الفلسطينيين قوة قانونية وحقوقية بالغة الأهمية في مواجهة كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. هذه المواثيق لا تدين إسرائيل وتجرمها كدولة احتلال عسكري، وكنظام كولونيالي، وحالة من الأبارتهايد فحسب ، بل كذلك تتحدى شرعية الدولة اليهودية كنظام سيطرة متكامل في كل من الأراضي المحتلة عام 1967، وكدولة عنصرية في الأراضي المحتلة منذ العام 1948. وهذا ما يجعل من التسوية المستندة إلى مبدأ "حل الدولتين" محل جدل وخلاف.

## ثانياً: حل الدولتين ومشروع القرار الفلسطيني لمجلس الأمن الدولي

هل يشكل موقف الأطراف الرئيسية من التسوية والمرتكز إلى مشروع حل الدولتين رافعة حقيقية للتوصل إلى حل للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي؟ وهل يستجيب للحقوق الفلسطينية مثلما نصت عليها المواثيق والمبادئ الدولية سالفة الذكر؟ سنتطرق أولا إلى الموقف الأمريكي من هذه المسألة، وتفاعلاته مع المواقف الإسرائيلية، لنبين أن هذا الموقف هو من أهم

معيقات تطبيق المواثيق الدولية، وبالتالي من أهم معيقات التسوية. بعد ذلك نعالج بالتحليل الموقف الفلسطيني من خلال تقويم المشروع المقدم إلى مجلس الأمن الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

**1- تفاعلات العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وحل الدولتين**

تتركز كل الجهود الدولية المبذولة لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي على أجندة التسوية القائمة على فكرة حل الدولتين. إن أية تسوية سياسية لهذا الصراع وفقاً لهذه الأجندة باتت محكومة بعوامل الأمر الواقع الذي خلقته إسرائيل في المناطق الفلسطينية التي احتلتها في العام 1967. إن هذا الأمر الواقع هو ما يجعل كثيراً من الدارسين والسياسيين المتابعين لتطورات هذا الصراع، يرون أن حل الدولتين بات ميتا من الناحية الفعلية. بالمقابل فإن الإجماع الدولي إنما يهدف إلى إعادة مشروع حل الدولتين إلى الحياة(أبو نعمة،2014؛ مسعد،2014؛ القاسم، 2014). فهل يلبي هذا المشروع الحقوق الوطنية الفلسطينية كما جاءت في المواثيق الدولية من جهة، وفي المطالب المعلنة لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية؟ هذا على افتراض أن مشروع حل الدولتين لا يزال حلا ممكنا. دعونا نلقي نظرة على موقف الإدارات الأمريكية (جمهورية وديمقراطية) من مسألة حل الدولتين، وتفاعلها مع مواقف الحكومات الإسرائيلية من هذه المسألة.

لقد كان رد واشنطن على التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتانياهو) التي كشف فيها عن رفضه إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967 (نتنياهو، 2014)، صريحا لجهة التأكيد على أن الخيار المطروح أمريكياً هو حل الدولتين، "والذي ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيقه دبلوماسيا وبالتعاون مع المجتمع الدولي"، كما جاء في بيان ألقاه السكرتير الإعلامي للبيت الأبيض (Nicholas, 2015). قبل ذلك جزم وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، بأن حل الدولتين سيتحقق خلال تسعة أشهر، هي عمر المفاوضات المكثفة التي بادر إليها (كيري) مطلع العام 2013(كيري، 2014). كذلك فإن الرئيس الأمريكي الحالي (باراك أوباما) أعلن وبالذات من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأعوام الثلاثة الأخيرة، بضرورة قيام الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل لتحقيق السلام بين الطرفين (أوباما، 2012، 2013، 2014). لقد أعاد الرئيس أوباما تأكيده على هذا الموقف في تعقيبه على تصريحات (بنيامين نتنياهو) عشية الانتخابات العامة الأخيرة في إسرائيل في شهر اذار 2015 حيث قال بأن الإدارة الأمريكية تدرس الخيارات "للتأكد من الحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من الفوضى في أعقاب تراجع رئيس الوزراء الإسرائيلي عن حل الدولتين."(Obama, 2015) هذا الموقف الأمريكي هو ذاته الذي تبنته الإدارة الجمهورية السابقة. ففي

العام 2002 قدم الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الابن) رؤيته للتسوية السياسية للصراع على أساس قيام دولة فلسطينية خلال 5 سنوات. جاءت هذه الرؤية في إطار تسليم الإدارة الأمريكية في عهده لشروط رئيس الوزراء الاسرائيلي (أريك شارون) بعدم عودة إسرائيل إلى حدود العام 1967(بوش، 2002).

اللافت أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل دخلت على امتداد العام 2014 في حالة توتر علني. دولة إسرائيل تأتي في الموقع الرابع بين الدول التي تصف الإدارة الأمريكية سلوكها بتعبير "غير المقبول"، ففي تقرير وزراة الخارجية الأمريكية للعام 2014 وصفت إسرائيل 87 مرة بهذا الوصف، ما يضعها في وسط الترتيب بين كوريا الشمالية وباكستان، أي في الترتيب الرابع بين الدول صاحبة السلوك غير المقبول أمريكيا (يديعوت أحرونوت، 2014).

إن غالبية القضايا التي على خلفيتها يوصف السلوك الإسرائيلي بهذا الوصف لها علاقة مباشرة بخروق إسرائيل المتكررة والمتصاعدة للحقوق الفلسطينية، ولقواعد القانون الدولي. توجه الإدارة الأمريكية انتقادها بالذات لسياسات إسرائيل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، ولإلحاقها خسائر بشرية كبيرة في عملياتها العسكرية في هذه المناطق، بخاصة في قطاع غزة.

بالرغم من ذلك، لا يبدو أن الإدارة الأمريكية بصدد اتخاذ موقف يتناسب مع وصفها للسلوك الإسرائيلي. لقد عبر عن ذلك أحد أبرز علماء السياسية الأمريكيين وهو (ستيفان م. والت) في مقالته المنشورة في مجلة("فورين بوليسي) ، حيث يقول: "إن سلوك رجال السياسة والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية يتسم بالجبن، إذ لا يجرؤون على ممارسة الضغط على إسرائيل لثنيها عن سلوكها غير المقبول". ويضيف: "إن ما يجاهر به هؤلاء غير الذي يقولونه خلف الأبواب المغلقة، وذلك خشية من ضغط المنظمات الداعمة لدولة إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها وعلى رأسها منظمة (إيباك)". يسوق "والت" مثالين للتدليل على تقويمه هذا. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد حلا يقوم على دولتين للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وتريد الاستمرار في نهج الدبلوماسية الهادئة في التعامل مع الموضوع الإيراني، وفي كلا الحالتين تقف حكومة (نتنياهو) على النقيض من هذه الإدارة الأمريكية(Walt, 2014).

ثمة أزمة متصاعدة في العلاقات بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، وصلت ذروتها في دعوة رئيس الأغلبية الجمهورية في الكونغرس نتنياهو لإلقاء خطاب أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي (مجلسي الشيوخ والنواب) بتاريخ 2015/3/8 من دون الرجوع للإدارة والرئيس باراك أوباما. عبرت هذه الواقعة عن أزمة بقدر ما عبرت عن حقيقة

واضحة وهي مقدار ما تتمتع به إسرائيل ورئيس وزرائها من نفوذ ومساندين في المؤسسة التشريعية الأمريكية، وهو ما يبقي الإدارة والرئيس مكبلين إزاء السياسة التي تنوي الإدارة اتباعها في الموضوع الفلسطيني. فإن كانت هذه الإدارة قد أصرت على موقفها من الاستمرار في التفاوض مع إيران حول مشروعها النووي بالرغم من المعارضة الشديدة والمكثفة لإسرائيل والجمهوريين، فإنها أقل إصرارا، وأقل قدرة ورغبة في تحدي هذا التحالف فيما يخص الملف الفلسطيني.

إلى جانب التأثير الكبير الذي يمتلكه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على صناع القرار وبالذات في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، فإن هناك تناقضاً جلياً من الناحية البنيوية في موقع كلا الطرفين من القضايا الإقليمية مثار الخلاف (الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، والموضوع الإيراني). من وجهة نظر إسرائيل على الأقل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى ولديها القليل لتخشاه أمنياً بفعل التطورات في المنطقة العربية والشرق الأوسط. بالمقابل فإن إسرائيل دولة تعيش في محيط معاد، والأخطار الأمنية الكامنة في هذه التطورات تشكل تهديدا مباشرا ووشيكا بالنسبة لها (يديعوت أحرونوت، 2014).

في العمق فإن التوتر المتزايد بين الطرفين يمكن أن يعزى إلى الاعتبار الاستراتيجي الكامن في تغير نمط علاقات إسرائيل الإقليمية، وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية. لقد كشفت التطورات الأخيرة، بخاصة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والملف النووي الإيراني، أن دولة إسرائيل باتت تلعب دورا إقليمياً باستقلالية كبيرة نسبيا عن راعيتها العظمى. توافر ذلك بفعل وجود لاعبين إقليميين التقت مصالحهم مع مصالح إسرائيل في استخدام كل الوسائل لمنع إيران من امتلاك القدرة النووية. قبل ذلك التقت هذه الأطراف (إن لم نقل تحالفت) في تشديد العدوان والحصار على قطاع غزة، بينما أسهمت سياسة إسرائيل في هذه القضية باستبعاد الدبلوماسية الأمريكية عن آلية وقف العدوان، وإلى حد أقل، عن عملية إعادة إعمار غزة.

لذلك فقد تعمقت قناعة صانع السياسة الخارجية الأمريكية (وهو غالبا رأس السلطة التنفيذية، أي الرئيس) بأنه لن يكتب النجاح لأية سياسة أمريكية لا تأخذ بالاعتبار الشروط الإسرائيلية مدعومة بقوة المشرعين الأمريكيين واللوبي الصهيوني، وبرز ذلك من خلال الضغط المتواصل الذي مارسه وزير الخارجية الأمريكية (جون كيري) بهدف العودة إلى مفاوضات بسقف جديد بين الفلسطينيين والإسرائيليين بمعزل عن المرجعيات الدولية سالفة الذكر في هذه الدراسة. عبر كيري عن هذا الموقف بالقول: "لا بد من استئناف عملية السلام...أمريكا لم تحسم أمرها بعد بشأن قرار في مجلس الأمن

الدولي لإنهاء الاحتلال." (كيري، 2014) جاء ذلك لتوضيح موقف الإدارة من المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال (محل دراستنا هنا)، والذي يقوم بشكل محدود جدا على الإسناد الذي توفره المواثيق الدولية للمطالب الفلسطينية. أوضح كيري كذلك بأنه "لا يجب أن يتدخل أحد من الأسرة الدولية...الوضع الراهن غير قابل للاستمرار...جهود الولايات المتحدة تتركز الآن حول عقد مفاوضات بناءة. "(كيري، 2014)

بالرغم من أن المشروع الفلسطيني لم يحظ بعدد الأصوات التسعة اللازمة في مجلس الأمن الدولي لتمريره (على افتراض عدم استخدام الولايات المتحدة لحق النقض) فإن الإدارة الأمريكية استخدمت الفيتو، في إشارة صريحة إلى رفضها الرجوع إلى الهيئات والقرارات الدولية لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بشكل جزئي وبسقف هابط، كما سنلاحظ عند المعالجة التفصيلية لهذا المشروع وبالنظر لهذه المواقف الأمريكية ، وبخاصة عدم تحقق أية اختراقات تشير إلى قرب إنجاز تسوية الدولتين التي نادت بها واشنطن مرارا، فإنه يصبح من السذاجة السياسية، إن لم نقل من التساوق، أن تتقدم القيادة السياسية الفلسطينية بهذا المشروع المحكوم سلفا بسقف الموقف الأمريكي. بالحد الأدنى فإن هذا يعني أن هذه القيادة تراجعت عن شرطها المسبق منذ العام 2010 بأنه لا عودة للمفاوضات دون وقف الاستيطان، كما يتساءل أنيس القاسم مستنكرا: "هل اعتقد الفلسطينيون الجدد أن ما فشل به كيري، بكل ما يمثل ومن يمثل، يستطيعون تحقيقه عبر طرح الأمر على مجلس الأمن الذي هو رهينه بالفيتو الأمريكي؟ أم أن ذلك اخراج جديد لمشروع فاشل؟ (القاسم، 2014) إن هذا المشروع الفاشل ما هو إلا حل الدولتين كما تريده إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية: حل يترك حق تقرير المصير، وحق إنهاء الاحتلال العسكري–الكولونيالي، وحق العودة، وحق الفلسطينيين بدولة كاملة السيادة، بتركها كلها خارج إطار التسوية، وهو ما لا يعالجه "المشروع" الفلسطيني.

**2– المشروع الفلسطيني**

من حيث المبدأ، فإن الهدف الأساسي للمشروع حسب ما جاء في ديباجته هو إنهاء الاحتلال الاسرائيلي والتوصل إلى "حل سلمي وعادل" للصراع. هو الهدف ذاته الذي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مرارا أنها تسعى إلى تحقيقه.

إن الحكم النهائي والمعقول على "المشروع" مرتبط بمعيار واحد، وهو مدى استجابته للحقوق الفلسطينية كما تنص عليها مواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي سابقة الذكر أو عدم استجابته. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، مقدار تحقيق هذا المشروع للأهداف التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1974 في إطار برنامج (النقاط العشر) أو ما يعرف

باسم (البرنامج المرحلي). لقدأعادت منظمة التحرير صياغة هذا المشروع في العام 1988 من خلال مبادرة السلام الفلسطينية، وبما يشير لاعتراف صريح بقرار مجلس الأمن الدولي 242. ثم أقدمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993 وما تلاها من اتفاقيات وتفاهمات مع دولة إسرائيل على افتراض أن عملية التسوية هذه ستقود لتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية معرفة بآلاتي:

أ- إنهاء الاحتلال العسكري الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل في عدوان حزيران 1967 (الضفة الغربية، قطاع غزة، والقدس).

ب- تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

ج- حق العودة كما جاء في قرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948.

إن هذه الأهداف مترابطة على نحو عضوي من الناحيتين القانونية والسياسية. فمن الناحية القانونية لن يتأتى للفسطينيين ممارسة حقهم في تقرير المصير (إذا سلمنا أن هذا الحق محصور في الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة فحسب)، من دون إزالة كل المعيقات المادية وغير المادية التي تحول دون ممارسته باعتباره حقاً لصيقاً بالفلسطينيين حسب المواثيق الدولية، وبخاصة المذكورة أعلاه، والتي أكد عليها قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة 3236 و3237 في العام 1974.

من حيث الحيز، والجغرافيا، والموارد، وسواها من مقومات هذا الحق، فإن بقاء أي من مكونات الاحتلال الإسرائيلي و بنيته الكولونيالية، يعد انتقاصا من هذا الحق. ومن الناحية السياسية، فإن التلاعب بالألفاظ والغموض الذي يكتنف صيغة المشروع في قضايا جوهرية في الصراع، سيعيد الفلسطينيين إلى مربع التفاوض غير المتوازن على أهدافهم الصريحة كما جاءت في "المشروع" وهي أقل مما تتضمنه العناصر الثلاثة أعلاه. أي أن سقف المطالب سيهبط حتما خلال عملية التفاوض. لقد برزت عيوب هذا المشروع ومخاطرة من خلال النقاط التالية:

أ- **إرساء أساس قانوني جديد لتسوية الصراع:** يشكل المشروع قاعدة قانونية-دولية جديدة للتعامل مع الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. هذه القاعدة ستصبح أساسا مرجعيا للتفاوض على الحقوق الفلسطينية. إن حل الدولتين الذي يستند إليه المشروع باعتباره التسوية المقبولة دوليا هو بمنزله اعتراف بدولة فلسطينية غير قائمة، ويحول الاحتلال-الكولونيالي الإسرائيلي دون قيامه، بقدر ما يعترف بدولة إسرائيل كدولة استعمارية عنصرية.

هذا ما يترتب على تقديم الاستقلال السياسي على حق تقرير المصير، فهذا الحق يسبق الشكل المؤسسي السيادي لتجسيده كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة لتفكيك الاستعمار، وهو حق لا يجوز أن يكون مشروطا. فكيف إذا كان هذا الشرط هو الاعتراف بالدولة التي تعيق هذا الحق؟ إن الإقرار بحل الدولتين في ظل استمرار الوجود العسكري–الكولونيالي يحول حق تقرير المصير من حق غير مشروط إلى حالة مقايضة سياسيةعبر التفاوض على "كم" من تقرير المصير عبر "كم" من الحيز يمكن لإسرائيل قبوله. هذا المفهوم المشوه لحق تقرير المصير هو المعادل الموضوعي لنظام "البانتوستانات" الذي حاول نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا فرضه على الأفارقة السود. لقد رفض المجتمع الدولي مشروع "البانتوستانات" باعتباره ينطوي على خرق صريح لحق الأفارقة السود بتقرير المصير. جاء هذا الرفض إثر إصرار حزب "المؤتمر الوطني الإفريقي" على رفض هذاالمشروع الذي قدمه نظام الفصل العنصري باعتباره يمنح للسود حقهم في تقرير مصائرهم كمجموعات قبلية–جغرافية منفصلة.

يشار في هذا الصدد إلى مرجعية دولية أخرى هامة. فقد أشار الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار الفاصل إلى أن هذا الجدار يشكل تهديدا لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره. شددت المحكمة على "وجود مخاوف كبيرة من أن يؤدي مسار الجدار الفاصل إلى ايجاد حقائق على الأرض تؤدي إلى الضم الفعلي للمساحات والأراضي، مما يؤدي إلى التأثير على الحدود المستقبلية ما بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. وترى محكمة العدل الدولية أن الضم الفعلي لأجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل يشكل خرقاً لحق تقرير المصير."(بتسيلم، 2011) فإذا كانت أية مساحات يبتلعها الجدار هي مس جدي بحق تقرير المصير فإنه بالقياس البسيط يمكن اعتبار قبول ضم إسرائيل لأي مساحة من المناطق المحتلة حتى لو كانت برضى القيادة السياسية للفلسطينيين هي خرق لهذا الحق وتقليل من مقتضياته.

**ب– إقرار وجود إسرائيل على أراض مضافة لما استولت عليها في عدوان 1967:** المشروع والاعترافات الأوروبية الرمزية بالدولة الفلسطينية تقوم على رؤية تتضمن إقرارا بعملية تبادل للأراضي، وفي النسخة الأمريكية اعتراف بعدم إمكانية العودة لحدود العام 1967 (تفاهمات جورج بوش الابن وشارون، وتصريحات أوباما). بذلك يقترب المشروع بشكل كبير من الصيغة التي يريدها رئيس الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتانياهو) للدولة الفلسطينية: دولة محصورة المساحة، منزوعة السلاح، حدودها قائمة على الوجود الصوري للسلطة الفلسطينية على ما يسمى مناطق A، والإصرار على احتفاظ إسرائيل بالكتل الاستيطانية الكبرى، ودوام ضمها للقدس المحتلة.

إن التعنت الذي يبديه (نتنياهو) إزاء هذا التصور، هو ما جعل الحكومة الإسرائيلية، ومن وراءها الولايات المتحدة الأمريكية، ترفض المشروع الفلسطيني. إنه السبب ذاته الذي يدفع "الليبراليين" من الصهيونيين إلى التأكيد مرارا وتكرارا على حل الدولتين، عبر التفاوض. بهذا المعنى فإن المشروع يمنح الاستراتيجية الصهيونية القائمة على الاستمرار في التفاوض من أجل تثبيت حدود جديدة للكولونيالية الإسرائيلية فرصة جديدة في وجه سياسات بنيامين نتانياهو المتزمتة، وهو ما سيحول دون تبلور واقع يصبح فيه وجود إسرائيل كدولة يهودية مهددا. إن منح الفلسطينيين دولة "بانتوستانات" في أجزاء من المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967 هو المخرج بالنسبة لهؤلاء.

**ج- حق العودة:** لا يتحدث القرار عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي هجروا منها في العام 1948، وحقهم بالتعويض، كما جاء في قرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة. المشروع يقول: "ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، بما فيها القرار 194، وكما جاء في المبادرة العربية للسلام"(قرارات الأمم المتحدة، من دون تاريخ). هذه اللغة المختلة تشير بوضوح إلى قبول الفلسطينيين بتسوية لقضية اللاجئين الفلسطينيين مبنية على الاتفاق التفاوضي بعيدا عن النص الصريح لقرار 194.(أبو نعمة، 2014) عبر عن هذا التوجه رئيس السلطة الفلسطينية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس أكثر من مرة، حيث برز هذ الموقف بوضوح خلال اجتماعه مع عدد من الطلاب الإسرائيليين في مدينة رام الله مطلع العام 2014إذ قال: "أنا لا أريد أن أغرق إسرائيل بملايين اللاجئين الفلسطينيين. لا مفر من حل عادل لكلا الطرفين في قضية اللاجئين، ولا أحد سيفرض حله على الاخر. نريد حلا تفاوضيا لهذه المسألة" (عباس، 2014). لقد تعزز هذا التوجه بفعل المقترح الأمريكي لتوطين لاجئين فلسطينيين في إسرائيل، والذي أعقب تصريحات الرئيس عباس سالفة الذكر، حيث نقلت الإذاعة الإسرائيلية عن مصدر فلسطيني أن الولايات المتحدة الأمريكية تقترح إعداد قائمة بأسماء اللاجئين الفلسطينيين الراغبين بالتوطين في إسرائيل في إطار اتفاق الإطار الذي تعكف على صياغته ضمن مسار المفاوضات السياسية الجارية. وحسب تقديرات المصدر فإن عددا قليلا للغاية سيقبل بهذا الاقتراح، مؤكدا أن إسرائيل هي التي ستحدد عدد اللاجئين التي بوسعها استيعابهم حسب المقترح الأمريكي. (دنيا الوطن، 2014). غني عن القول أن مثل هذه التوجهات إنما تشكل اعترافا باستراتيجية إسرائيل التي أعادت تشكيل التركيبة السكانية لفلسطين على نحو يخدم فكرة النقاء اليهودي لدولة إسرائيل، وهو ما يعزز المطلب الإسرائيلي للاعتراف فلسطينيا وطنا قوميا للشعب اليهودي.

**د- القدس:** ورد في نص المشروع على أن تكون "القدس عاصمة مشتركة للدولتين". إن هذا النص مخالف تماما لاتفاقية جنيف الرابعة، حيث تعتبر مدينة القدس الشرقية أراضاً محتلة بعدوان 1967. تمشيا مع هذه الاتفاقية فقد أصدر مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات التي تؤكد على ما يلي:

- عدم اعتراف المجلس بكل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني للقدس المحتلة، باعتبار هذه الإجراءات غير قانونية ولا يعترف بها.

- دعوة إسرائيل للتراجع عن كل هذه الإجراءات،

- اعتبار ما تقوم به إسرائيل في المدينة غير مشروع ولا يغير في وضع المدينة باعتبارها مناطق محتلة. توّج هذه القرارات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر عام 2004 بشأن جدار الفصل (مجلس الأمن الدولي، بلا تاريخ). فإذا كانت القدس الشرقية أرضاً محتلة باتفاق العالم أجمع فلا يمكن أن يكون المشروع المذكور مستندا إلى القانون الدولي والمواثيق الأممية، بل إلى حسابات سياسية.

علاوة على ذلك فإن قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وتصريحات الرئاسة الفلسطينية المتكررة وبياناتها تؤكد ان القدس الشريف هي عاصمة دولة فلسطين. إن صيغة "عاصمة للدولتين" الواردة في القرار تترك مسألة تعريف القدس معلقة. في هذا الشأن يتساءل أنيس منصور: "عن أي قدس يتحدثون: هل يضم ذلك القدس الغربية والشرقية، أو أن القدس الغربية لهم والقدس الشرقية لنا ولهم؟" (القاسم، 2014)

**هـ- الحدود والمستوطنات:** ينص مشروع القرار على ضرورة "التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على حدود الرابع من حزيران 1967، مع تبادلات متساوية ومحدودة للأراضي Land Swap. إن هذه الصيغة إنما تفتح الباب أمام عملية مساومة تسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بمعظم -إن لم يكن بكل- المستوطنات اليهودية غير الشرعية وغير القانونية المقامة في المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967 حسب اتفاقية جنيف الرابعة، وحسب ميثاق الأمم المتحدة لتفكيك الاستعمار، كما أشرنا أعلاه.

لا يشير مشروع القرار، لا صراحة ولا ضمنيا، إلى تفكيك المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. عوضا عن ذلك ينص المشروع على "انسحاب تدريجي لقوات الاحتلال الإسرائيلي security forces من هذه المناطق حتى نهاية العام 2017". وفقاً لهذه الصيغة تعيد منظمة التحرير الفلسطينية استنساخ الخطأ ذاته

الذي تضمنته اتفاقية أوسلو والتي لم تحتو على أية نصوص أو ضمانات تحول دون استمرار إسرائيل في سياساتها الكولونيالية. وفقاً لذلك فإن الهوة بين الموقف الفلسطيني هذا والموقف الأمريكي الذي يعتبر المستوطنات مجرد عقبة أمام السلام قد تقلصت إلى أبعد مدى. صحيح أن صيغة المشروع تذكر بأن "سياسات إسرائيل وممارساتها في بناء المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي سند قانوني، وتشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط"، لكنها لا ترقى إلى مستوى القرارات الدولية ذات الصلة. على سبيل المثال، فقد نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 465 لعام 1980 أن على إسرائيل أن تفكك المستوطنات القائمة، وأن توقف بشكل عاجل إنشاء مستوطنات جديده بناءها ، والتخطيط لإنشاء وبناء مستوطنات جديدة" في المناطق الفلسطينية المحتلة. إن السند القانوني لقرار مجلس الأمن الدولي إنما هو بالتحديد اتفاقية جنيف، حيث جاء في ديباجة القرار 465 أن مجلس الأمن "يشدد على أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والصادرة في 12/8/م2014، تنطبق على الأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967، بما في ذلك القدس."

## الاستنتاجات

تشير هذه القراءة القانونية–السياسية إلى خلل أساسي في الاستراتيجية الفلسطينية والعربية في التعامل مع المواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة، والتي تنطبق على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وهي عجزها عن إخراج هذا الصراع من حالة الارتهان للتفرد الأمريكي والشروط الإسرائيلية. إن المواثيق الدولية المشار إليها في هذه الدراسة تكتسب قوتها مثلما تشير الحالات الأخرى التي تم فيها تطبيقها مثل جنوب إفريقيا ورواندا وكوسوفو من خلال خلق حالة من الإجماع الدولي، أو على الأقل من التوافق الدولي جراء توافق الفاعلين الدوليين الأساسيين حول ضرورة الاستناد إلى المرجعيات الدولية لتسوية هذا الصراع.

إن المشروع الفلسطيني، شأنه شأن السلوك السياسي للقيادة السياسية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو، لم يسع بشكل مثابر لحشد الموقف الدولي وإلزام الفاعلين الدوليين كأطراف قانونية ملتزمة بهذه المواثيق. إن النتيجة المتوقعة للمناورة السياسية المحصورة في حسابات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وفي حسابات بقاء السلطة الفلسطينية وعملية التفاوض، قد أنتج مشروعا قاصرا، ولا يرقى إلى مستوى الحقوق الفلسطينية التي تكفلها المواثيق الدولية التي تناولناها في هذه الدراسة.

تظهر القراءة التحليلية المقدمة في هذه الدراسة حالة يمكن وصفها بثنائية المطالب القصوى لطرف، والتي يقابلها مطالب متراجعة لما دون الحد الأدنى من الطرف الآخر. هذه الثنائية تبدو كالاتي:

لا تبدي كل من دولة إسرائيل، ومِنْ ورائها حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية أي استعداد لتبديل استراتيجيتها المتمسكة بقوة، باستبعاد أية مرجعيات دولية كأساس لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. إن المرجعيات المشار إليها في هذه الدراسة تمنح للشعب الفلسطيني أكثر مما تريده دولة الاحتلال–الكولونيالي الاسرائيلي، وأكثر مما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على إسرائيل لقبوله أو تستطيعه بالنسبة للإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن مثل هذا الضغط ليس واردا بحكم السياسة الداخلية في الولايات المتحدة، وبحكم قدرة إسرائيل المتزايدة على أن تحقق جزءاً كبيراً من مصالحها الإقليمية بقدراتهابخاصة في ظل التبدلات في المنطقة العربية.

على الطرف الآخر (الفلسطيني) وبدءا من توقيع إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) في العام 1993، فقد تراجعت إلى حد كبير فرص الفلسطينيين في التمسك بالمرجعيات الدولية كأساس للتسوية. نتيجة للتغيرات البنيوية في علاقات

الفلسطينيين بدولة الاحتلال، وبحكم قيام السلطة الفلسطينية وما ترتب عليها من حسابات البقاء والتأقلم مع حالة الاعتماد شبه الكامل على مصادر الإسناد والشرعنة الخارجية، أصبحت خيارات القيادة الفلسطينية تضيق مع مرور الزمن ومع تعاقب صيغ التفاوض المتراجعة. جاء "المشروع" الفلسطيني ليجسد ذروة هذه المتلازمة، إذ يظهر مقدار تساوق السلطة الفلسطينية مع المطالب الاسرائيلية القصوى والضغوط الأمريكية. إن سعي السلطة الفلسطينية اليائس للحفاظ على الذات، وعلى الدعم الخارجي، وللإبقاء على ما تبقى لها من شرعية، بات يتطلب مبادرات سياسية تكسر الانغلاق السياسي والاستراتيجي المطبق عليها ما جعلها جاهزة لتقديم هذا "المشروع" الذي جاء منافيا للمواثيق الدولية من زوايا عديدة:

1– إغفال حق الشعب الفلسطيني بتوفير الحماية له من الممارسات اليومية لدولة الاحتلال والتي تصنف بغالبيتها باعتبارها جرائم حرب (الاستيطان، القتل الجماعي والفردي)، أو جرائم ضد الإنسانية (الأبارتهايد، والتصفية الجسدية)، أو خروقات لحقوق الإنسان (العقاب الجماعي)، وكلها محل اهتمام ومعالجة المواثيق المذكورة في هذه الدراسة.

2– يتجنب "المشروع" تماما طرح الصراع وسبل تسويته من الزاوية الاستعمارية–الاستيطانية (الكولونيالية)، والتي من شأنها أن تضمن انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من كل الأراضي التي احتلتها وتعمق استعمارها لها كل يوم، وليس فحسب انسحاب قوات الأمن الإسرائيلية كما جاء في "المشروع".

3-إن القبول بمبدأ تبادل الأراضي يعني الإبقاء على أجزاء هامة من هياكل الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي، وهو ما يتناقض بشكل كلي مع المواثيق الدولية، وخاصة ميثاق تحريم جريمة الفصل العنصري ومعاقبته.

4- يتجاهل "المشروع"، مع ما صدر عن المنظمة الدولية (مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة) بشأن اللاجئين الفلسطينيين، ووضع مدينة القدس المحتلة ويتناقض معه.

بالمحصلة النهائية، فإن المشروع يشكل تراجعا جديدا في الاستراتيجية الفلسطينية فيما يتعلق بقبول التنازل عن المرجعيات الدولية التي تشكل أحد أهم عناصر القوة التفاوضية الفلسطينية في عملية تفاوضية، أهم سماتها ذلك الخلل الكبير في ميزانها لمصلحة دولة الاحتلال. في ظل هذا الخلل، فإن التمسك بهذه المرجعيات يصبح مسألة حياة أو موت بالمعنى السياسي والحقوقي بالنسبة للفلسطينيين.

## المصادر و المراجع

### المراجع العربية


1. الأمم المتحدة .(2015). إعلان منح الاستقلال للشعوب والدول الخاضعة للاستعمار (باللغة الإنجليزية) http://www.un.org/en/decolonization/declaration.shtml
2. هيئة الأمم المتحدة .(2015). ميثاق تحريم ومعاقبة نظام الأبارتهايد (باللغة الإنجليزية) https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201015/volume-1015-I-14861-English.pdf
3. الأمم المتحدة. وثائق بدون تاريخ، ميثاق تفكيك الاستعمار 1960 http://www.un.org/en/decolonization/declaration.shtml
4. الأمم المتحدة- الجمعية العامة وثائق بدون تاريخ. ميثاق إحباط وتجريم الفصل العنصري 1973 https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201015/volume-1015-I-14861-English.pdf

5. الأمم المتحدة، القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12/11/ 1948 ينص على "أن جميع اللاجئين الراغبين بالعودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم، يجب أن يسمح لهم بالعودة في أقرب وقت عملي ممكن، ويجب دفع التعويضات لمن لا يرغب بالعودة عن ممتلكاتهم، والتعويض عن الخسائر في الملكية من قبل الحكومة المسؤولة حسب القانون الدولي، ووفق قواعد وتقديرات ثمن الملكية. لقد حظي القرار بموافقة 35 دولة عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فيها الدول العربية الست بينما عارضته 15 دولة. انظر الموقع الرسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/194(III)

6. القاسم، أنيس. (2014). كفى عبثا بحقوق الشعب الفلسطيني، نقطة وأول السطر، http://www.noqta.info/page-78818-ar.html

7. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2015). دلالات التصويت الأمريكي ضد مشروع إنهاء الاحتلال الاسرائيلي، الدوحة، قطر http://www.dohainstitute.org/release/a9ab909d-d3a5-498e-bce5-d027614f8218

8. بوش، جورج الابن. (2002). "خطاب حول الوضع المتدهور في الشرق الأوسط"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 51، ص197-198

9. بيتسيلم، مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. (2011). الجدار الفاصل: رأي محكمة العدل الدولية، http://www.btselem.org/arabic/separation_barrier/international_court_decision

10. دنيا الوطن .(2015). النص الرسمي للمشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال والمقدم لمجلس الأمن الدولي http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/12/30/640837.html

11. دنيا الوطن، (2015)، المشروع الأمريكي لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/02/20/498729.html#ixzz3NlZJOg7B

12. الصليب الأحمر الدولي انظر البنود أ-د من المادة 3 من الاتفاقية https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.html

13. عباس، محمود، (2014). تصريحات صحفية.نقلا عن عدة مصادر إخبارية باللغتين الإنجليزية والعربية. أنظر على سبيل المثال:

- http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/02/abbas-israe-students-peace.html#
- http://palwatch.org/main.aspx?fi=708
- http://www.pal24.net/ViewNews.aspx?ID=22136

14. كيالي، ماجد. (2015). ماذا بعد إخفاق المشروع الفلسطيني في مجلس الأمن، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، غزة، فلسطين

15. كيري، جون .(2014). تصريحات للإعلام. جريدة القدس فلسطينية 2014/12/16

16. صحيفة القدس الفسطينية، 2014/12/16

17. قاسم، عبدالستار. (2015). "السلطة الفلسطينية ومجلس الأمن"، صحيفة أمجاد العرب، 2015/1/18، الرابط www.amgadalarab.com/?todo=vie&cat=9&id=00023727

18. معا، وكالة أنباء فلسطينية .(2015). تحليل إخباري http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=746811&MARk

19. معا، (2014) ، تحليل إخباري، نقلت عدة وكالات أنباء من بينها وكالة "معا" الفلسطينية احتجاج وزراة الخارجية الاسرائيلية التي اعتبرت هذه الدعوة "خرقا لمبدأ الحياد التي تنتهجه سويسرا والدول الأوروبية" من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. عن وكالة "معا" في 2014/12/13. انظر الرابط:

20. http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=746811&MARk

21. معا، (2010)، أبرز قرارت مجلس الأمن الدولي المتعلقة بمدينة القدس، . انظر على سبيل المثال قرارات مجلس الأمن الدولي التالية: 252 في أيار 1968، 267 في تموز 1969، 298 في أيلول 1971، 476 في حزيران 1980، 478 في اب 1980. http://maannews.net/Content.aspx?id=268585

22.معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. (2015). اتفاق الإطار وملامح اللعب بالخطوط الحمراء. http://pal-studies.ps/details.php?id=333

23.معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية . (2015). رؤية في مشروع قرار اعتراف مجلس الأمن بالدولة الفلسطيني، غزة، فلسطين www.pal-studies.ps/political_visions.php

24.منظمة الصليب الأحمر الدولي، مركز المعلومات. (2015). اتفاقية جنيف الرابعة 1949، جنيف، سويسرا https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

**المراجع الأجنبية**

25. Abunimah, Ali. (2014). Why I want Obama to Veto Abbas' UN Resolution on Palestine, The Electronic Intifada: http://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/how-palestinian-authoritys-un-statehood-bid-endangers-palestinian-rights

26. Bakan, Abigail B. and Yasmeen Abu-Laban (2010) 'Israel/Palestine, South Africa and the 'One-State Solution': The Case for an Apartheid Analysis', *Politikon: South African Journal of Political Studies*, Vol. 37 No 2-3

27. Casey, Nicholas. (2015). Israel's Netanyahu Say's No Palestinian State If He's Re-elected, Wall Street Journal: http://www.wsj.com/articles/netanyahu-makes-final-plea-for-votes-1426520160

28. Obama, Barak. (2015). Addresses to the UN General Assembly. http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/09/21/remarks-president-obama-address-united-nations-general-assembly

29. Obama, Barak. (2015). Statements, Yediot Ahronot Daily: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4639472,00.htm

30. Masalha, Nur (1992). *Expulsion of the Palestinians: The Concept of Transfer in Zionist Political Thought, 1882-1984*, Institute for Palestinian Studies, Washington, D.C.

31. Massad, Joseph. (2015). Recognizing Palestine, BDS, and the Survival of Israel, The Electronic Intifada: http://electronicintifada.net/content/recognizing-palestine-bds-and-survival-israel/14123

32. -Mearsheimer J. John and Walt, Stephen, (2007), The Israeli Lobby and U.S. Foreign Policy, Farrar, Straus and Giroux, New York

33. Walt Stephen M. (2014). "Netanyahu's Not Chickenshit, The White House Is", Foreign Policy http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/24699/netanyahus_not_chickenshit_the_white_house_is.html

34. Yideot Ahronot, 29/12/2104

# The Palestinian Question from the Prespective of Int'l Law Between the Legal Powr and the Politicl Interests: The Palestinian Bid for the UNSC as an Example

**Hasan S. Ayoub**

Department of Political Science, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University

hasan.ayoub@najah.edu

## Abstract

*Based on the Palestinian project for the UN Security Council, officially presented by the Jordanian government in 2014, to end the Israeli occupation, this research addresses the political considerations and interests that lay behind obstructing the implementation of the international law represented by the UN conventions and declarations concerning the Palestinian Israeli conflict. The apparent contradiction between the power of the international parameters pertaining to the military occupation, colonialism, and racism on one hand, and the political will and intentions of the super players on the political arena to uphold these parameters on the other has brought about a political paralysis which led to the marginalization of implementing the international law and its resolutions in issues like the two-state solution.*

*An in depth-analysis of the Palestinian project to UNSC, and the positions of the players concerned: The U.S.A, Israel, and Palestinians (PA and PLO) reveals the supremacy of the political, strategic and legal interests concerning the Palestinian-Israeli conflict.*

*This research aims to highlight the political considerations that stimulated "the bid", which was used as a sample case to prove how the political players undermine the international conventions; these conventions which are regarded as a basic tool to achieve a just solution for the Palestinian-Israeli- conflict. The researcher concludes that the American considerations and interests are the most prominent obstacles which impede the implementation of the international laws and conventions pertaining to the Palestinian cause.*

***Keywords**: the two-state solution, UN Conventions, U.S foreign policy, Palestinian bid to the UNSC (the project), Israeli occupation and colonialism*